التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي

المدرس الدكتور

حامد عبيد حداد(*)

الخلاصة:

يتضمن البحث ثلاثة محاور أساسية، حيث يتناول الأول: التداعيات الاقتصادية للاحتلال الأمريكي على العراق منذ عام 2003 وحتى نهاية عام 2011، ومن أبرز تلك التداعيات: توقف عملية التنمية، استشراء ظاهرة الفساد الاداري والمالي، تفاقم ظاهرة البطالة، تدهور القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، انخفاض انتاج النفط وغيرها.

ويتناول المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد انسحاب قوات الاحتلال الأمريكي من العراق في 2011/12/31، وتم تقسيمها على ثلاث مجموعات هي : تحديات دولية، أبرزها: التأثير الأمريكي، ضعف الإستثمار الأجنبي، ضغوط مؤسسات العولمة الثلاث، البند السابع.تحديات أقليمية، أبرزها: تدخل دول الجوار، المديونية الخارجية، المياه، مشروع ميناء مبارك. تحديات داخلية، أبرزها: الوضع السياسي والأمني، الصراع السياسي على النفط، استشراء ظاهرة البطالة والفقر، الفساد الاداري والمالي، الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي، تخلف القطاعات الانتاجية، مشكلة التضخم.

في حين يتناول المبحث الثالث: متطلبات البناء الاقتصادي للعراق ومن أهمها: تنويع القاعدة الاقتصادية، نقل التكنولوجيا الى العراق، تطوير الموارد البشرية، الشفافية.

وتنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن بعض التوصيات للنهوض بالاقتصاد العراقي.

المقدمة:

احتلت القوات الامريكية والبريطانية العراق بعد حرب غير متكافئة ابتدأت في 20 آذار / مارس 2003 وانتهت بسقوط بغداد في 9 نيسان / أبريل من العام نفسه . وقد انتهت الحرب بتفكيك الدولة العراقية التي تأسست عام 1921 . وبذلك غابت دولة العراق وغاب استقلالها

الوطني بفعل الاحتلال الأنجلو – أمريكي الذي نجم عنه فراغ دستوري ، وفلتان أمني ، وعملية سلب ونهب ، وتجاوز على الممتلكات العامة والخاصة على حد سواء وعلى مشهد ومرأى من قوات الاحتلال التي لم تحرك ساكناً لوقف تلك الانتهاكات ، وبرزت نزعات دينية وطائفية متطرفة ومتعصبة لم يألفها المجتمع العراقي . وقد تمت شرعنة الاحتلال بصدور قرار مجلس الأمن رقم 1483 بتاريخ 22 آيار / مايو 2003 ، الذي اعترف بالأمر الواقع حين حدد مسؤوليات سلطة الاحتلال في ادارة الشؤون العراقية .

لقد تسبب الاحتلال في تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي من خلال العمليات العسكرية وما تبعها من عمليات سرقة وحرق وتدمير منظم شاركت فيه اطراف (محلية ، اقليمية ، دولية). مما أثر بشكل كبير في المؤسسات الاقتصادية لاسيما المملوكة للقطاع العام والتي تقدر بنحو 200 مشروع صناعي كبير. اذ تكاد تكون معظم تلك المشروعات شبه معطلة بسبب نقص الطاقة ومستلزمات العملية الانتاجية. واصبح المشهد الاقتصادي العراقي بعد الاحتلال يعاني من تشوهات واختلالات اقتصادية شاملة ومدمرة تتمثل في الديون الخارجية والداخلية، تعثر الانتاج النفطي، غياب الرقابة والتنظيم المركزيين، غياب الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، الهيمنة الاقتصادية المطلقة لقوى الاحتلال، سيطرة الشركات الامريكية على الاقتصاد العراقي ، فضلاً عن البطالة الواسعة، وارتفاع الاسعار ، والفوضى الاقتصادية الشاملة.

هدف الدراسة :

يعاني الاقتصاد العراقي من مظاهر سلبية خلفها الاحتلال لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي، لاسيما وان لهذا الاقتصاد سمات تمكنه من النهوض اذا ما توافرت الارادة السليمة لوضع برامج وسياسات فاعلة،واستثمار موارده الطبيعية والبشرية التي يملكها العراق.

فرضية الدراسة :

يواجه الاقتصاد العراقي تحديات كبيرة نتيجة لانهيار البنى التحتية بعد الانسحاب الامريكي وتتطلب الاسراع في النهوض للاقتصاد من خلال اعادة هيكلته بالشكل الذي يخدم مستقبل العراق.

هيكلية الدراسة:

ولأغراض البحث قسمت الدراسة على ثلاثة مباحث وهي كالاتي:

المبحث الاول : التداعيات الاقتصادية للاحتلال الأمريكي على العراق .

المبحث الثاني : التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي .

المبحث الثالث : متطلبات البناء الاقتصادي للعراق .

المبحث الأول : التداعيات الاقتصادية للاحتلال الأمريكي على العراق :

يتناول هذا المبحث واقع الاقتصاد العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي أي الم دة مابين 2003/4/9 ولغاية 2011/12/31 ، ملقياً الضوء على أبرز القرارات التي اصدرها الحاكم المدني (بول بريمر) عند تسلمه مقاليد الأمور في العراق والتي القت بتداعياتها على الاقتصاد العراقي، ناهيك عن عجز الحكومات العراقية التي تلت (بول بريمر) واخفاقها في انتشال البلد من المأزق الذي وضعه فيه الحاكم المدني، وعدم قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية فاعلة خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد العراقي .

كانت التصرفات الامريكية اللاحقة للاحتلال تصب في عملية تدمير منظمة لاقتصاد العراق، ومحاولة الإفادة قدر الإمكان من حالة الفوضى التي عمت البلاد ، وانهيار المؤسسات الاقتصادية والسياسية ، لذا فقد عمدت سلطة الاحتلال في العراق بعيد الحرب في عام 2003 الى اصدار قرارات وقوانين عدة هي في جوهرها عبارة عن اجراءات اصلاحية تم تطبيقها في منتصف تسعينيات القرن الماضي على اقتصادات دول اوربا الشرقية ، وافترض انها صالحة للتطبيق في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ، وكان الاعتقاد الشائع بأن تلك الاجراءات والقوانين قادرة على تغيير الاقتصاد العراقي وجعله من اكثر الانظمة الاقتصادية انفتاحاً في المنطقة العربية . الا ان واقع الحال بيّن ان تلك الاصدارات كانت تمثل في احسن الاحوال منهجاً لمجموعة سياسية محافظة في الولايات المتحدة الامريكية ، وليس برنامجاً اقتصادياً ينقذ العراق من محنته .

وفيما يأتي نلقي الضوء على ابرز تلك القرارات التي اصدرها الحاكم المدني بول بريمر :

1. (قرار تعليق الرسوم الجمركية) [i] : الذي بموجبه تم خفض الرسوم الجمركية الى 5% ، واعفاء الاستيرادات الانسانية منها . وقد أتاح هذا القانون الفرصة لدخول السلع والبضائع من شتى المنافذ والدول الى العراق دون ضوابط حدودية ، وفتح أبواب العراق امام استيراد بضائع ومنتجات رديئة ومنها منتجات غير صالحة للاستهلاك البشري ، فضلاً عن دخول المخدرات والسلع الاخرى الممنوع دخولها سابقاً الى العراق كونها مرفوضة اجتماعياً .

ان هذا القانون اضاع على العراق ملايين الدولارات التي كانت ترده من تلك الرسوم ، فضلاً عن هدر الملايين على شراء البضائع والمنتجات المستوردة الرديئة .

2. (قرار الاستراتيجية الضريبية)[ii]: الذي حدد السقف الأعلى لضرائب دخل الافراد والشركات بـ15%. وبموجب هذا القانون تم تعليق بعض الضرائب وتفعيل ضرائب اخرى ، مما جعل حدود العراق مفتوحة امام البضائع الأجنبية القادمة من كل بقاع العالم . كما ان القانون استثنى سلطات الاحتلال وقوات الدول العاملة معها والمتعاقدين من الباطن الذين يعملون بالتنسيق مع قوات الاحتلال ، ووزارات وحكومات قوات الاحتلال والمتعاقدين من الباطن الذين يزودون (العراق) بمساعدة فنية ومادية وبشرية.

3. (قانون الاستثمار الأجنبي) [iii] في العراق: الذي ساوى المستثمر الأجنبي بالمستثمر العراقي، كما انه لم يضع حدوداً لقيمة الاموال المستثمرة من قبل الاجانب في العراق، وأجاز هذا القانون الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية في العراق، لكنه استثنى امتلاك الموارد الطبيعية التي تستخرج منها المواد الخام، والأمر ينطبق على شركات التأمين والبنوك ، كما اتاح للمستثمر الاجنبي تحويل الموارد المالية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي الى الخارج بدون تأخير ، فضلاً عن منح المستثمرين الأجانب حقوق الشركات الوطنية نفسها في تملك الموجودات العراقية بنسبة 100% باستثناء انتاج وتصفية النفط ، واخراج كامل الارباح .

وبموجب هذا القانون اصبح بامكان المستثمرين الاجانب أن يستحوذوا ويحولوا نسبة 100% من الأرباح التي كونوها في العراق الى الخارج ، حيث لم يعد مطلوباً منهم ان يعيدوا استثمارها ، ولا أن يدفعوا عنها ضرائب، وكذلك أصبح بامكانهم أن يوقعوا ايجارات أو عقود تدوم لمدة 40 سنة . ان هذا القانون يقف على نقيض مع قوانين الاستثمار في الدول العربية

المجاورة ، التي اعطت الحق للمستثمر الأجنبي أن يمتلك بعض المشاريع الاقتصادية بشكل جزئي وليس كلي وبنسبة لاتتجاوز 49% من كلفة وقيمة أي مشروع .

4. (قانون المصارف) [iv] : الذي اباح تأسيس مصارف اجنبية أو فروع تمثل المصارف الأجنبية في العراق بدون قيود ، وسمح للمصارف الأجنبية بشراء أسهم في المؤسسات المالية العراقية ، وان الشخص الاجنبي يمكنه امتلاك 50% من اسهم المصارف المحلية الموجودة أو الجديدة .

5. (قرار خصخصة المشاريع الحكومية باستثناء القطاع النفطي) [v] : تقوم الدعوة الى الخصخصة على افتراض ان مايصلح للدول المتقدمة سيصلح بلا شك للدول النامية ومنها العراق دونما اعتبار لاختلاف الظروف والمعطيات . فبالنسبة للعراق فأكثر مايميزه هو ضعف القطاع الخاص المحلي ، فضلاً عن معاناته من التخلف العام ، وغياب الهياكل الاساسية ، وضعف رؤوس أموال المصارف المحلية ، مما ينعكس سلباً على حركة وقدرات القطاع الخاص ، و من ثم يجعل الحديث عن تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص قولاً معزولاً عن الظروف والواقع المماثل للاقتصاد العراقي .

لقد كان لاحتلال العراق تداعيات سلبية على البنية التحتية للاقتصاد العراقي في جوانبه الانتاجية والخدمية ، ومن أبرز تلك التداعيات الاتي: [vi] :

1. **توقف عملية التنمية** :

بعد الاحتلال الأمريكي توقفت خطط وبرامج التنمية بأشكالها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية ، كما انخفضت مستويات المعيشة بصورة ملحوظة ، وأصبح الاقتصاد العراقي مشلولاً ومنهكاً ، فضلاً عن تدهور الوضع الامني الذي انعكس سلباً على الاستقرار السياسي ، مما أثر في واقع التنمية التي تتطلب توافر حد ادنى من الاستقرار السياسي .

2. **استشراء ظاهرة الفساد الاداري والمالي** :

لقد استشرت هذه الظاهرة في العراق لتأخذ حجماً كارثياً بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 ، اذ عم الفساد الاداري والمالي جميع مرافق الدولة العراقية ومؤسساتها ، وأصبح يهدد مستقبل بناء الدولة ، واستشرى الاستحواذ على المال العام بمختلف الطرق والأساليب ، وقد شكل مرتكزاً خطيراً لتخريب اقتصادي واجتماعي . فقد اعترف تقرير امريكي باهدار مليارات

الدولارات كانت مخصصة لاعادة اعمار العراق خلال ادارة بول بريمر الحاكم المدني للعراق للمدة من 2003 – 2004 ، وذلك عندما أمر مجلس الأمن في قراره المرقم 1483 في 22 ايار / مايو 2003 انشاء (صندوق تنمية العراق) ، واوكلت ادارة هذا الصندوق لسلطة الاحتلال المؤقتة ، اذ تبددت مليارات الدولارات من الاموال العراقية في هذا الصندوق ، مما كلف العراق اكثر من 9 مليارات دولار ، وكشف التقرير ان حوالي 15% من أموال هذا الصندوق تبددت بسبب الفساد وسوء الادارة معاً [vii] .

3. انتشار وتفاقم ظاهرة البطالة والفقر :

واجه العراق بعد الاحتلال الأمريكي مشكلة خطيرة جداً هي تفاقم ظاهرة البطالة بشكل كبير وبنسبة تقدر بنحو 60% من قوت العمل خلال عام 2003 [viii] . وتشير بعض التقديرات الى ان حجم البطالة يتراوح ما بين 30 – 35% [ix] . وأصبحت تهدد المجتمع عبر نتائجها السلبية ، وتأثيراتها المباشرة على الوضع الأمني . ويعود السبب في ذلك الى شل حركة النشاط الاقتصادي الوطني نتيجة لما دمرته الحرب للبنى التحتية للقطاعات الاقتصادية ، فضلاً عن القرارات والاجراءات التي اصدرها بول بريمر والتي تتعلق بحل الجيش العراقي الذي كان يستوعب أكثر من 500 ألف شخص ، وحل المؤسسات الأمنية والمؤسسات المدنية كوزارة الاعلام وهيئة التصنيع العسكري وغيرها ، التي كانت توظف اعداد أكبيرة من الناس . لذا كان لتلك القرارات دور مباشر في تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي.

4. تدمير القطاع الصناعي :

أما القطاع الصناعي فقد نال نصيبه الأكبر من التدمير بعد الاحتلال لاسيما المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام والتي تقدر بنحو 200 منشأة صناعية ، ومنها منشآت التصنيع العسكري . وتم تعطيل اكثر من 60 ألف مشروع صناعي صغير ومتوسط تابع للقطاع الخاص العراقي ، بسبب سياسة الانفتاح على الاستيراد والتي كان لها تأثير سلبي على الصناعات الوطنية التي يقوم بها هذا القطاع [x] . ان عمليات الاغراق السلعي التي تعرضت لها السوق المحلية ساهمت والى حد كبير في غياب التنافس بين المنتجين المحلي والمستورد . وتشير احصائيات غير رسمية الى

ان 75% من شركات ومعامل ومصانع القطاع الخاص متوقفة منذ قرابة السبع سنوات نتيجة تراجع تجهيز الطاقة الكهربائية، وعدم الاستقرار الأمني الذي واجه العراق في ذلك الحين[xi].

5. تدهور القطاع الزراعي :

لقد طال التدمير هذا القطاع ، اذ ان العمليات العسكرية والوضع الأمني بعد الاحتلال تسببا في تأخر نهوض هذا القطاع الذي كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي قبل الاحتلال (عام 2000) تصل الى 14ر4% ، الا ان هذه النسبة انخفضت لتصل الى 3ر5% فقط عام 2007 مع تراجع بنسبة 50% عما كان عليه قبل الاحتلال [xii] . وهناك اسباب اخرى لتدهور هذا القطاع منها : الوضع الأمني السيء ، شحة مصادر الطاقة الكهربائية ، والمشتقات النفطية ، ارتفاع كلف الانتاج ، فضلاً عن عوامل اخرى كشحة المياه، وتدمير الشبكات الاروائية بفعل العمليات العسكرية وغيرها ، ناهيك عن منافسة المنتجات الزراعية المستوردة من الدول المجاورة للعراق وبدون ان تتوفر أية حماية للمنتوجات الزراعية العراقية مما ادى ذلك بالفلاحين الى ترك مهنهم والتحول الى مهن اخرى .

6. تعثر انتاج النفط :

من التداعيات الاخرى للاحتلال هي انخفاض انتاج النفط العراقي بالقياس الى ماكان ينتج قبل الاحتلال حيث كان العراق قبل الاحتلال (عام 2000) ينتج نحو 2ر810 مليون برميل في اليوم ، أما بعد الاحتلال (عام 2003) فقد انخفض الانتاج الى 1ر378 مليون برميل في اليوم أي الى النصف ، مما ادى الى انخفاض ايرادات العراق النفطية من 19ر771مليار دولار الى7ر519 مليار دولار خلال تلك الفترة [xiii]. وحتى عام 2008 لم يتجاوز انتاج النفط في العراق اكثر من 2ر281 مليون برميل في اليوم في أحسن أحواله . وهذا يعني ان العراق اصبح أحد أقل الدول تصديراً للنفط الخام بين المنتجين الرئيسين للنفط .

7. اتساع نشاطات التهريب :

استشرت هذه الظاهرة في العراق وبشكل منظم وخطير مع بداية الاحتلال الامريكي عام 2003 ، واتسعت لتطال الثروة النفطية للعراق ، وكنوزه الآثارية ، والثروة الحيوانية ، وحتى

المصانع والمعامل التابعة للقطاع العام. فبالنسبة للنفط والمشتقات النفطية التي كانت تهرب الى دول الجوار من قبل عصابات تهريب النفط ادت الى خسارة العراق يوميا لملايين الدولارات . اما فيما يتعلق بثروة العراق الآثارية ومخطوطاته التي تمثل تاريخ وحضارة العراق منذ القدم فقد تعرضت هي الاخرى للسرقة والنهب ثم التهريب الى خارج العراق من قبل سراق محترفين ، وكان الهدف منها محو تاريخ وحضارة وتراث العراق بكل مقتنياته وكنوزه ومعالمه . وقد طال التهريب الثروة الحيوانية التي تعد من الركائز المهمة في توفير الأمن الغذائي الوطني ، مما يؤثر على اسعار اللحوم حيث ينعكس سلباً على دخل الفرد وصحته . ولم تسلم الممتلكات العامة كالمصانع والشركات والمشاريع من يد السراق وعصابات التهريب ، حيث قام هؤلاء بتفكيك ونقل معامل بأكملها الى خارج الحدود أو الى شمال العراق، فضلاً عن الآف المكائن والمعدات المختلفة والشاحنات باختلاف انواعها والآف الأطنان من حديد الخردة والمواد الخام . ناهيك عن تهريب العملة والاسلحة وادخال المخدرات الى العراق وغيرها من المواد الممنوعة .

8. الخصخصة :

والتي تعني بيع أو ايجار أو تحويل شركات القطاع العام الى القطاع الخاص عن طريق بيع المشاريع الانتاجية او المشاركة في ادارة قسم من المشاريع . وقد ربط موضوع الخصخصة بموضوع الديون العراقية وسبل معالجتها على وفق شروط صندوق النقد الدولي التي من أهمها تطبيق اجراءات الخصخصة، مما خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية اربكت حياة الناس المعيشية بسبب ارتفاع الأسعار الرسميةللمواد الغذائية والمشتقات النفطية الى اضعاف ماكانت عليه قبل الاحتلال.

ان شروط صندوق النقد الدولي التي فرضت على الحكومة العراقية مقابل اطفاء جزء من ديون العراق الخارجية كانت ترمي الى انتقال الاقتصاد العراقي مباشرة من اقتصاد موجه (مركزي) الى اقتصاد حر ، وان عملية الانتقال هذه يفترض ان تتم بشكل تدريجي ومرحلي لكي يتم استيعاب هذا التحول وقبوله .

وفي هذا الصدد أعلن وزير التخطيط السابق علي بابان ان "الغاء البطاقة التموينية والغاء الدعم الحكومي على العديد من السلع هي من شروط البنك الدولي لتقديم قروض الى العراق بما يتراوح بين 3-4 مليارات دولار"، وأكد بابان ان "قروض البنك الدولي مثبتة في ميزانية

العراق للعام 2011 ، وقال بابان " أعتقد ان العراق لايحتاج هذه القروض بسبب ارتفاع اسعار النفط"، وأشار الى ان "استطلاع اً لوزارة التخطيط أشار الى ان 90% من العراقيين يريدون استمرار العمل بنظام البطاقة التموينية". ومن جانب آخر ذكر ان وزير المالية السابق باقر الزبيدي قد اتفق مع بعثة صندوق النقد الدولي في عمان على الغاء تدريجي للدعم الحكومي للوقود، وإلغاء البطاقة التموينية ، على ان يجري ذلك تدريجياً عبر توزيع منح مالية أولاً للأشخاص المستحقين [xiv] .

جدير بالذكر ان الحكومة قد باشرت في العام 2010 بتنفيذ الاتفاق مع البنك الدولي عبر الغاء البطاقة التموينية للموظفين من فئة الرواتب العالية .

9. تفاقم ظاهرة التضخم :

بعد الاحتلال الامريكي للعراق عانى الاقتصاد العراقي من تزايد ظاهرة التضخم التي اضرت به كثيراً وباتت تنذر بالخطر ، اذ بلغت معدلات التضخم للسنوات التي تلت الاحتلال مستويات غير مقبولة حتى وصلت الى 70% في عام 2006 بحسب وكيل وزارة المالية كمال البصري في حديث له خلال الندوة التي اقامها المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي حول : " ظاهرة التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية " ، في بغداد عام 2006 [xv] .

وهناك اسباب عديدة لارتفاع معدلات التضخم منها : تردي الوضع الأمني ، تلكؤ حركة الاعمار، تدني إنتاجية القطاعات الاقتصادية ، توسع الانفاق الحكومي ، التهرب الضريبي ، ارتفاع الاسعار ، تردي الخدمات .

مما تقدم يمكن القول ان ما حدث بعد الاحتلال من اتخاذ قرارات خاطئة كحل الجيش العراقي والشرطة وأجهزة الأمن وحرس الحدود وعدم توفير الحماية اللازمة للوزارات عدا وزارة النفط، وعدم حماية المؤسسات الوطنية المهمة كالمتحف العراقي والمكتبة الوطنية والبنوك (بما فيها البنك المركزي)، ثم السماح بنهب المال العام والممتلكات الحكومية والتخريب المتعمد وحرق الابنية الحكومية وعدم توفير القوات العسكرية والأمنية الرادعة لمكافحة الجريمة وحماية حدود البلاد وكبح اعمال الارهاب والقتل والخطف والتخريب ، كل ذلك فاقم من تراجع الاقتصاد وانتشار البطالة وتدهور الخدمات بصورة اشد سواء في عهد سلطة الاحتلال أو الحكومات التي تلتها .

المبحث الثاني : التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي

يتناول هذا المبحث أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد انسحاب قوات الاحتلال الأمريكي من العراق في 2011/12/31، وسيتم تقسيمها على ثلاث مجموعات (دولية، اقليمية، داخلية) وهي كالاتي:

1. التحديات الدولية :

أ. التأثير الامريكي في الاقتصاد العراقي :

ان رحيل القوات الأمريكية من العراق لايعني توقف التأثير الأمريكي على الجانب الاقتصادي في العراق، فهناك اتفاقية الاطار الاستراتيجي التي تربط العراق اقتصادياً وتجارياً وثقافياً وسياسياً بالولايات المتحدة الأمريكية ولأجل غير مسمى، حيث تشير مواد القسم الخامس من الاتفاقية والتي تخص "التعاون في مجالي الاقتصاد والطاقة" الى دمج العراق في "النظام الاقتصادي العالمي". والمقصود به هنا ان تقوم الولايات المتحدة الامريكية بادخال العراق في السوق الاقتصادي العالمي على وفق نموذجها. وان دليل استمرار التأثير الامريكي على الجانب الاقتصادي هو عبر سفارتها في بغداد التي اعلنت انها ستنفق في العام 2012 ستة مليارات دولار لتطوير بعض المشاريع. ومن خلال ربط العراق ببعض المؤسسات الاقتصادية الدولية وخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية من خلال القروض والالتزامات ، عقود اعادة اعمار العراق التي هيمنت عليها الشركات الأمريكية من خلال مكتب (PCo) ، احياء الاتفاقية الاقتصادية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لعام 1987 التي ربطت العراق بأمريكا في موضوع التجارة والاستثمار ، التمويل الأمريكي للمشروعات والشركات الخاصة في العراق من خلال بنك التصدير والاستيراد الأمريكي ، فضلاً عن تشريع قوانين اقتصادية غير مفعلة كقانون النفط والغاز وغيره ، كل ذلك يمثل مؤشرات على مدى ارتباط العراق في قراره

الاقتصادي المستقبلي بالولايات المتحدة الامريكية ، وهذا تحد مهم يواجه العراق بعد رحيل القوات الأمريكية في اتخاذ القرار الاقتصادي الخارجي المستقل .

ب. ضعف الاستثمار الأجنبي :

ان الانتعاش الاقتصادي العراقي مرهون بحجم الاستثمار الأجنبي الخارجي ، وهذا القطاع مرهون بالملف الأمني ، فالاستقرار الأمني يعني انتعاشاً اقتصادياً أكبر ومستثمرين أكثر ، اما اذا ساء الوضع الامني وعادت سيطرة المليشيات والمسلحين وغيرها ، فهذا يعني ان الشأن الاقتصادي العراقي سيتدهور بشكل كامل . والحال نفسه ينطبق على الشأن السياسي ، فتأثيرات وتداعيات هذا الشأن واستمرار الجدل بين الكتل السياسية يدخل الخوف لدى المستثمرين . فرأس المال كما هو معروف عنه (جبان) يهرب بسرعة حينما يشعر بالخطر.

وعليه فالاستثمار الأجنبي في العراق يواجه صعوبات ومعوقات كثيرة منها : أمنية وسياسية ، اقتصادية، قانونية ، وتكنولوجية .

ج. ضغوط مؤسسات العولمة الثلاث :

من التحديات الجسام التي تواجه الاقتصاد العراقي في المرحلة القادمة هي مسألة الانتقال الى اقتصاد السوق وتطبيق سياسات الخصخصة وما يترتب عليها من آثار اجتماعية خطيرة على المواطن العراقي نتيجة رفع الدعم الحكومي وبجميع اشكاله عنه وفي مجالات تخص أمنه كالماء والكهرباء والهاتف والصحة والتعليم والبطاقة التموينية والمشتقات النفطية وغيرها ، وهذا سينعكس بشكل سلبي على المواطن خاصة مسألة ارتفاع الاسعار .

ان الحكومة العراقية ستواجه اشكالية تتمثل بمدى قدرتها على الموازنة بين الايفاء بوعودها لمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور وما ينطوي عليه من حالة بطالة مستفحلة ومعدلات نمو منخفضة ومستويات تضخم كبيرة فضلاً عن حالة الفقر المستشرية في العراق هذا من جانب ومن جانب آخر الايفاء وفي ظل تزايد الدعوات ووفق فروض المؤسسات الاقتصادية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والتقيد بكل اشتراطاتها،

وتلبية جميع مطالبها ومتطلباتها بابعاد الدولة وتقليص دورها في النشاط الاقتصادي وحصره في ثلاثة جوانب (السياسة الدفاعية، السياسة الاحتكارية العامة، سياسة الأمن العام)، اذ ان مساعدات هذه المؤسسات الدولية اصبحت مرهونة بشروط تخدم مصالحها الخاصة وليست مصالح الشعوب.

ان ايجاد الصيغ الكفيلة بتحديد هوية الاقتصاد العراقي المطلوبة وتهيئة القوانين الحاكمة والبنى التحتية القادرة على ترجمة عملية التحول الى اقتصاد السوق لتجنب الوقوع في مطب التحول ذاته دون وجود سوق حقيقية أو فكر موجه أو رأس مال وطني قادر على المشاركة ولو بنسب معينة في هذه البنية للحيلولة دون تقييد الاقتصاد بالمكون الخارجي واشتراطاته على وجه الحصر[xvi] . لذا فان أحد التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في المرحلة القادمة هو ايجاد الصيغ الكفيلة بتحديد هوية الاقتصاد العراقي المطلوبة .

د. البند السابع :

من العقبات الرئيسة التي تواجه العراق مستقبلاً أو بعد الانسحاب الامريكي هو ابقاء العراق تحت طائلة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يخضع له العراق منذ عام 1990 بعد دخوله الكويت في آب من العام نفسه. ويسمح هذا البند بتجميد مبالغ كبيرة من ارصدته المالية في البنوك العالمية لدفع التعويضات. لذا فان ابقاء العراق تحت تأثير البند السابع يجعل الولايات المتحدة الامريكية تتحكم بالأموال العراقية المودعة في البنوك الأمريكية وبامكانهم حجز هذه الأموال بأي وقت ، فضلاً عن التأثير على الجانب السياسي .

وهنا يمكن القول ان العراق لم يتمكن من الاستفادة من الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية لحل الملفات العالقة مع الكويت و من ثم الخروج من طائلة البند السابع ، على عكس ما أشيع قبل توقيع الاتفاقية بأن العراق سيتمكن من الخروج من وطأة هذا البند بعد توقيعه تلك الاتفاقية ، على الرغم من ان المادة (25) من الاتفاقية اشارت الى امكانية قيام الولايات المتحدة الامريكية وبعد توقيع الاتفاقية باجراءات لإنهاء ولاية الفصل السابع على العراق . كذلك المادة (26) التي اشارت الى قيام الولايات المتحدة بدعم العراق للتوصل الى قرار نهائي بشأن

مطالبات التعويض التي ورثها العراق عن النظام السابق ولم يتم البت فيها بعد ، بما في ذلك مطالبات التعويضات المفروضة على العراق من قبل مجلس الأمن .

جدير بالذكر ان العراق يسعى جاهداً للخروج من طائلة البند السابع، الا ان بعض الملفات العالقة مع الكويت (ملف التعويضات، ملف المفقودين، ملف الحدود ، ملف الارشيف الوطني ، فضلاً عن ملف ميناء مبارك) ماتزال تشكل عائقاً امام تحقيق ذلك الهدف .

وعليه فان هذا الأمر يتطلب العمل الجاد والسعي الحثيث من قبل الحكومة من اجل اخراج العراق من طائلة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، والذي يعد سيفاً مسلطاً على رقاب العراقيين ، دون التنازل عن حقوق العراق ومصالحه الوطنية والقومية .

2. التحديات الا قليمية :

أ. دول الجوار :

من التحديات التي تواجه العراق مستقبلاً هي تدخل دول الجوار في الشأن العراقي اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، حيث ينظر الى تأثير تلك الدول على الشأن الاقتصادي بأنه المشكلة الاكبر في ظل وجود قوات الاحتلال الامريكي داخل العراق ، وستتعاظم هذه المشكلة بعد رحيل تلك القوات من العراق ، لأن بعض هذه الدول انتعش اقتصادها على حساب مشاكل العراق ، والدليل على ذلك تصريحات بعض المسؤولين السوريين بأن 50% من الصناعة السورية والمنتجات الزراعية تصدر الى العراق ، ووصل حجم التبادل التجاري مع تركيا الى 13 مليار دولار في السنة وبما يعادل 25% من مجمل حجم التبادل التجاري مع دول العالم خلال عام 2011[xvii]، وكذلك الحال مع ايران ، وان سلة الغذاء العراقية تعتمد بما نسبته 85% على منتجات دول الجوار .

ان من اخطر العقبات والمشكلات التي تواجه العراق حالياً وفي المستقبل قيام بعض دول الجوار بسرقة النفط العراقي في المناطق الحدودية بينها وبين العراق وذلك بقيامها بعمليات الحفر المائل والافقي ، وهذا يؤدي الى خسارة مالية كبيرة للعراق تقدر بمليارات الدولارات سنوياً . فضلاً عن التجاوز على اراضي العراق وحدوده ومياهه الإقليمية. وكذلك سياسات دول الجوار

المتعلقة بالمياه والتي اضرت بالعراق كثيراً وسوف تصبح أهم المشاكل مستقبلاً اذا لم تعالج لأنها تتعلق بالأمن الغذائي والوطني للعراق ، وسوف يتم تناولها في فقرة لاحقة تتعلق بالمياه .

ب. المديونية الخارجية :

تشكل المديونية الخارجية بشقيها الديون والتعويضات أبرز التحديات التي تواجه العراق في المرحلة القادمة ، وأحد معوقات تحقيق التنمية المستقبلية في العراق . فكان العراق يحتل المرتبة الرابعة من حيث حجم الفوائض المالية على الصعيد العربي ، الا انه وبسبب الحروب وما تبعها من حصار قاس وظالم استمر من عام 1990 ولغاية عام 2003 والذي حرم العراق من الحصول على ايرادات بيع نفطه ، جعل من العراق دولة مدينة للعالم الخارجي رغم المحاولات الكبيرة للتخفيف من حدة المديونية الخارجية والمتمثلة بشطب 80% من ديون دول نادي باريس ، وذلك حسب الاتفاق الذي تم بين العراق وصندوق النقد الدولي عام 2004 ، إذ تم شطب نحو 66ر5 مليار دولار من الدين الكلي البالغ 120ر2 مليار دولار .

وتقدر ديون العراق الخارجية بحسب مذكرات رسمية للحكومة العراقية مابين 42ر1 مليار دولار و 47ر1 مليار دولار في نهاية عام 1991 ، وبعد احتساب فائدة قدرها 8% سنوياً يصبح مجموع الديون قد بلغ مابين 114 و 128 مليار دولار بنهاية عام 2004، لكن الرقم الشائع عن ديون العراق لدى المحافل الدولية هو 120مليار دولار وهو متوسط هذين الرقمين [xviii].

وهناك مصادر اخرى تشير الى ان ديون العراق الخارجية التي جرى بحثها في نادي باريس تقدر بنحو 127 مليار دولار [xix] . وتصنف تلك الديون الى ثلاث مجموعات هي :

1. ديون حكومية تخص الدول الصناعية الكبرى (اعضاء نادي باريس) .
2. ديون حكومية وتجارية اخرى .
3. ديون دول الخليج العربي .

اما مسألة التعويضات التي فرضت على العراق بموجب قرار مجلس الأمن 687 لسنة 1991 دون وجه حق فقد قدرت قيمتها الاجمالية بـ 351 مليار دولار، حيث ان اكثر من 85% منها ذهبت الى الكويت، وبعدها كانت حصة الأسد من نصيب كبريات الشركات

الامريكية مثل هاليبرتون وشل وبكتل وغيرها. ان هذه التعويضات لم تمنح عن خسائر فعلية انما عن أرباح افتراضية كان من المتوقع أن تحصل عليها تلك الشركات لو استمرت أعمالها التي توقفت بعد دخول القوات العراقية الى الكويت ، وعليه فان هذه التعويضات لاتنسجم مع القواعد العامة للقانون التي يتم بموجبها تعويض الخسائر الحقيقية فقط وليس عن أرباح افتراضية .

ان ضخامة المبالغ المتوجب دفعها كتعويضات ليس لها أساس قانوني ، وانما فرضت بقرار سياسي خططت له الولايات المتحدة الامريكية ومررته بواسطة مجلس الأمن ، وهو قابل للطعن حيث ليس للمجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة صلاحية فرض مثل هذه الغرامات المالية الموصوفة بالتعويضات ، لذا فان معالجة موضوع التعويضات تتطلب قيام العراق باستصدار قانون يعالج ذلك الموضوع مباشرة بواسطة اعلان بطلانها، او تعليق تنفيذها من جانب العراق، أو احالة امرها الى المحاكم العراقية المختصة [xx]. ان هذا الاجراء قد يسهم في ايجاد حل جديد عن طريق التحكيم الدولي او الوصول الى اتفاقات ثنائية بين العراق والاطراف المعنية وخاصة الكويت .

علماً بانه ورد في نص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية وضمن المبدأ الثاني الخاص بالتعاون في المجال الاقتصادي ، الفقرة (7) الاتي : " مساعدة جمهورية العراق والغاء تعويضات الحروب التي قام بها النظام السابق " [xxi] . لكن الطرف الآخر لم ينفذ التزامه ، ربما لأن الشركات الامريكية لها حصة في هذه التعويضات كما اشرنا سلفاً .

وهناك مطالبات بالتعويضات من اطراف اخرى ك أيران التي تطالب العراق بدفع 600 مليار دولار عن حربها مع العراق للمدة من 1980 – 1988 .

ان الديون المترتبة على العراق جراء الحروب والحصار وتراكمها بهذا الشكل تدخل ضمن موضوع " الديون البغيضة " والتعويضات الظالمة .

ج. المياه :

يعد العراق كونه دولة مصب اكثر المتضررين من السياسات المائية التي تنفذها دول المنبع المجاورة للعراق (تركيا وايران) نتيجة المشاريع والبرامج التي تنفذها كلا الدولتين على نهري دجلة والفرات، دون مراعاة لحقوق العراق التأريخية بمياه الأنهر المشتركة معها ، لاسيما نهري دجلة

والفرات. حيث كان يطلق عليه بلاد مابين النهرين أو بلاد الرافدين . والذي اقيمت على مياهه أولى الحضارات الانسانية .

ان تلك السياسات تشكل تحدياً يواجه العراق في تنمية مجتمعه. ولها آثار سلبية على واقع المياه في العراق، ليس من حيث الكمية الواردة للعراق فقط، انما من حيث نوعية هذه المياه، مما ينعكس سلباً على التنمية الزراعية بالعراق .

وعليه فان كل التوقعات تشير الى انخفاض اكبر في مياه دجلة والفرات ، لاسيما بعد استكمال كافة المشروعات المخطط انشاؤها من قبل دول الجوار المتشاطئة . و من ثم فان الموقف يشير الى خطورة الوضع المائي في العراق ، لاسيما اذا ما علمنا ان العراق يعتمد بشكل اساسي على المياه السطحية في تنمية انتاجه الزراعي الذي يستهلك حوالي 85% من تلك المياه المستخدمة فيه [xxii] .

د. مشروع ميناء مبارك :

دأبت الكويت على اختلاق المشاكل والأزمات مع العراق منذ ثمانينيات القرن الماضي ولحد اليوم ، وذلك عندما انتهجت سياسة نفطية كان لها أبلغ الأثر على الاقتصاد العراقي ، مروراً بمساعيها الكبيرة على المستوى الدولي من اجل ابقاء العراق تحت وصاية الفصل السابع ، وآخر هذه المشاكل ولا اعتقد هي الاخيرة قيامها بانشاء ميناء مبارك على خور عبد الله الذي اضحى المنفذ الرئيس للعراق على البحر بعد تقليص اطلالة العراق البحرية ، مما يشكل تحدياً جسيماً للعراق مستقبلاً ، مدفوعة بارادة داخلية خارجية .

ان انشاء هذا الميناء سيؤدي الى اجهاض ميناء الفاو الكبير أو التأثير عليه بصورة كبيرة، فضلاً عن تقليصه من العرض المائي لخور عبد الله ، ناهيك عن تأثيره السلبي على ميناء ام قصر وميناءي خور الزبير. لقد تم تصميم ميناء مبارك ليكون قبالة ميناء الفاو الكبير تماماً ، وقد صممت منشآته لتكون على الماء ، وبذلك ستكون المسافة المتبقية بحدود مائة متر وهي غير كافية على الاطلاق للمرور الآمن للبواخر العملاقة.

ان الموضوع هو موضوع سياسي أكثر مما هو اقتصادي في تأثيراته ، حيث ان انشاء ميناء الفاو أو ميناء مبارك مع القناة الجافة سيكون عاملاً مهماً في تغيير الصفة الجيو – اقتصادية

في المنطقة والعالم ، وهناك قوى فاعلة في الأقليم والعالم ستتضرر أو ستستفيد من ذلك التغير[xxiii] .

ان انشاء ميناء مبارك في موقعه الحالي يسبب ضرراً بليغاً للعراق ، ويهدد أمنه القومي ، اذ ان بامكان الكويت نقله الى أي موقع آخر خاصة وان للكويت اطلالة بحرية واسعة جداً وغير محتاجة الى هذا المكان ، لكن المقصود من ذلك هو خنق العراق والحاق الأذى به . ويرى خبراء عراقيون ان بناء الميناء سيؤدي الى " خنق " المنفذ البحري الوحيد للعراق ، لأنه سيتسبب في جعل الساحل الكويتي ممتداً على مسافة (500) كم ، بينما يكون الساحل العراقي محصوراً في مسافة (50) كم[xxiv]. اذن الموضوع له ابعاد سياسية وأمنية فضلاً عن ابعاده الاقتصادية.

اللافت للانتباه هو عدم وضوح الموقف العراقي الرسمي من المشكلة ، وتباين في تصريحات المسؤولين في الحكومة وخاصة في وزارتي الخارجية والنقل ذات العلاقة بالموضوع ، ولم نلمس أي دور لمجلس النواب في هذه القضية الخطيرة .

3. التحديات الداخلية :

أ. الاستقرار السياسي والأمني :

يعد الاستقرار السياسي والأمني مفتاحاً لحل جميع العقد والمشاكل في البلاد .

فالانتعاش الاقتصادي العراقي مرهون بحجم الاستثمار الأجنبي ، فالاستقرار الأمني يعني انتعاشاً اقتصادياً أكبر ومستثمرين اكثر ، أما اذا ساء الوضع الأمني فهذا يعني ان الشأن الاقتصادي سيتدهور بشكل كامل . والحال نفسه ينطبق على الشأن السياسي ، فتأثيراته وتداعياته يدخل الخوف لدى المستثمرين ما يدفعهم للهروب باستثماراتهم خارج البلد بحثاً عن بيئة آمنة ومستقرة .

وهنا نذكر ما قاله الخبير العسكري والأمني الامريكي انطوني كوردسمان في تقرير عن التحديات الأمنية في العراق : انه " على الرغم من الاستثمارات الضخمة للولايات المتحدة وقوات التحالف ، لايزال العراق يكافح ضد الفقر والبطالة في الوقت الذي مازال فيه نصيب الفرد من الدخل يحتل المرتبة 159 من العالم " [xxv] .

ب. عدم وجود استراتيجية اقتصادية مدروسة وواضحة :

ان من اهم مقومات نجاح اقامة دولة حديثة أن تستند الى قواعد اقتصادية متينة ، وهذه القواعد تحتاج الى منظومة ادارية متقدمة لادارة أوجه الحياة كلها لاسيما في المجال الاقتصادي ، وفي مقدمة هذه القواعد وضوح الفلسفة الاقتصادية في المرجعيات الدستورية وبناء استراتيجية اقتصادية على وفق هذه الفلسفة . ان عدم اعتماد استراتيجية واضحة وخطط يمكن السير عليها تعد من أهم المشاكل والعقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي. علماً بأن العراق يملك عقولاً اقتصادية لايستهان بها سواء في الداخل او الخارج ، لكن هذه الكفاءات لم تستغل . كما ان المعنيين بالأمر لم يستغلوا الفرصة لتقوية القطاع الخاص الذي يمكن ان يمارس دوره في التنمية الاقتصادية ، كما ان القطاعات الصناعية والزراعية شبه مشلولة .

ج. الصراع السياسي على النفط :

ربما يكون هذا الصراع من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي ، ويتمثل هذا الصراع في : التنافس الداخلي بين الكتل والاحزاب السياسية حول الواردات النفطية بما يمكن تسميته ب (صراع المصالح) ، الخلاف بين الحكومة المركزية وحكومة أقليم كردستان حول مسألة العقود النفطية والخلاف على كركوك التي تمتلك كميات ضخمة من النفط ، قانون النفط والغاز ، فضلاً عن الخلاف بين الحكومة المركزية وحكومات المحافظات تتعلق بصلاحيات تنفيذ المشاريع وغيرها .

وهناك تقديرات حديثة كشف عنها تقرير اعدته الأمم المتحدة بشأن واقع النفط والغاز في العراق تشير الى ان: "العراق يملك احتياطياً نفطياً يفوق 143 مليار برميل، واحتياطياً محتملاً يفوق 200 مليار برميل"، وانه في حال الاستمرار على انتاجه الحالي من النفط فسيكفي احتياطه لـ 90 عاماً [xxvi] . وهذا يعني ان العراق سيكون مطمعاً للكثير من الدول التي تسعى حتى الى التحكم بالسياسة الداخلية للبلاد ، إذ ان الاستثمارات الاقتصادية تجلب معها حتماً التأثيرات السياسية للدول المتحكمة فيها .

د. البطالة والفقر :

تستشري في المجتمع العراقي ظاهرة البطالة أمام محدودية فرص العمل ، حيث طالت البطالة ليس فقط الفئات ذات التعليم المحدود وانما شملت شريحة واسعة من الشباب المتعلمين

خريجي الجامعات وغيرهم ومن مختلف الاختصاصات . وتشير التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الى ان البطالة اصبحت تشكل مشكلة خطرة بسبب ارتفاع نسبتها الى34 % من اجمالي القوى العاملة[xxvii] .

ان البطالة المستشرية في العراق بين صفوف القوى القادرة على العمل تشكل تحدياً كبيراً يواجه العراق خلال المرحلة القادمة ، اذ ان البطالة يمكن ان تعد احدى اركان مثلث العنف في العراق التي تولد الفقر ومن ثم لايكون أمام المواطن العراقي الا ان يلجأ الى طرق غير مشروعة لتأمين عيشه ومنها اللجوء الى العنف والارهاب . لذا فان التحدي المباشر الذي يواجه الحكومة العراقية هو مدى قدرتها على تحقيق فرص عمل للأيدي العراقية العاطلة ، فضلاً عن قدرتها على اعادة تأهيل قدرات تلك القوى من خلال اعادة تأهيلها على صناعات جديدة ، فمعظم القوى العاملة في العراق هي من النوع غير الماهر الذي لايتناسب مع متطلبات التنمية الحديثة ، وهذا تحد مضاف . لذا فان أحد أهم عناصر الانتاج المتمثل بالأيدي العاملة غير مستغل بشكل كامل مما ينعكس سلباً على الاقتصاد والمجتمع العراقي .

هـ. الفساد الإداري والمالي :

يعد الفساد الإداري والمالي آفة اقتصادية تواجه العراق، وقد تم تصنيفه ضمن ما يسمى (بالجريمة الاقتصادية)، لذا فان العراق اصبح يحتل المرتبة 175 بالفساد من بين دول العالم حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية . وبهذا الصدد أشار تقرير امريكي بأن العراق ليس لديه قدرة على ضبط الفساد ، وحذر التقرير من تأثير الفساد على مستقبل العراق. اذ أصبح الفساد يشكل تحدياً كبيراً لايقل أهمية عن باقي التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، حيث نسمع بين الحين والآخر عن اختفاء مبالغ طائلة بسبب الفساد ، وهدر مبالغ اخرى هنا وهناك، فضلاً عن عشرات الملفات التي تتحدث عنها هيئات الرقابة والتي تتعلق بقضايا الفساد، مما انعكس سلباً على سير عملية اعادة الاعمار .

وقدرت هيئة النزاهة الأموال المهدورة جراء الفساد المالي والاداري بنحو 5ر7 مليار دولار خلال العامين الماضيين ، وكشف تقرير للهيئة نشرته في مجلتها ان : " وزارة الدفاع جاءت في المرتبة الاولى في هدر المال ، حيث هدرت ما مقداره 4 مليارات دولار ، تليها وزارة الكهرباء

بمدر واحد مليار دولار ، ثم وزارة النفط هدرت 510 ملايين دولار ، والنقل 210 ملايين دولار، والداخلية 200 مليون دولار ، والتجارة والمالية هدرتا كل منهما 150 مليون دولار ، ووزارة الاعمار 120 مليون دولار ، والاتصالات 70 مليون دولار ، وأمانة بغداد 55 مليون دولار ، والموارد المائية 200 مليون دولار ، والعمل والشؤون الاجتماعية 50 مليون دولار ، والعدل 40 مليون دولار " [xxviii] .

و. تحدي التحول التكنولوجي في العراق :

يعاني العراق من فجوة تكنولوجية ومعلوماتية كبيرة نتيجة لأوضاعه ، وهذه الفجوة تحول دون عملية التحول الصناعي للعراق ، وعدم احتلال موقع متقدم في المنافسة الدولية ، لأن مستوى تطوره التكنولوجي منخفض ، وعليه فان تعاظم الفجوة التكنولوجية ينطوي عليه عدم امكانية دخول العراق كعضو فاعل ومؤثر في الاقتصاد العالمي ، أي ان العراق يحتاج الى التكنولوجيا المتقدمة من أجل توظيفها لتجاوز مرحلة تخلفه ، وهذا الأمر يتطلب خيارين :

الأول : بناء قاعدة علمية وبحثية وطنية .

الثاني : نقل التكنولوجيا في محاولة لتحقيق التنمية .

ز. الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي :

يصنف الاقتصاد العراقي على انه اقتصاد احادي الجانب أي اقتصاد ريعي يعتمد في ايراداته بصورة كبيرة على القطاع النفطي الذي تشكل ايراداته نحو 90% من ايرادات الموازنة العامة للدولة . ويتأثر نموه صعوداً ونزولاً بأداء ذلك القطاع ، حيث ان اي تغير بالطلب العالمي على النفط أو عرقلة مروره الى السوق العالمية سيؤدي الى انحسار الايرادات النفطية وبالنتيجة عجز في الموازنة العامة. لذا فان هذا الأمر يتطلب القيام بتنويع القاعدة الاقتصادية والتي تتضمن تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى، وبالاخص القطاعات الانتاجية وأبرزها: قطاع الصناعة التحويلية، وقطاع الزراعة، وقطاع البناء والتشييد، وكذلك تطوير القطاعات الخدمية والتوزيعية ، وجميع هذه القطاعات مهمة وحيوية تعاني الضعف في ادائها وقلة اهتمام صناع السياسة الاقتصادية بها . ان

الهدف من تنويع القاعدة الاقتصادية هو التخلص من حالة الاقتصاد الريعي الاحادي المعتمد على النفط فقط والتحول نحو اقتصاد متنوع

ح. مشكلة التضخم :

يعاني الاقتصاد العراقي من تضخم مزمن كانت له آثار سلبية على ميزان المدفوعات والميزان التجاري، فضلاً عن الاستثمار من خلال استنزاف المدخرات المعدة للأغراض الاستثمارية. فمن أجل المحافظة على مستويات المعيشة للمواطنين لابد من اعادة النظر الشاملة بالعوامل المؤثرة والدافعة للتضخم وفي أولويتها الكتلة النقدية التي لم يتم بشأنها الا عملية احصائها فقط، اذ لاتزال مستويات التضخم عالية، لذا فان الأمر يتطلب خفض معدلات التضخم بشكل حقيقي.

ط. تخلف القطاع الزراعي :

يعاني القطاع الزراعي من تخلف في أساليب الانتاج وافتقاره الى المكننة الحديثة ، فضلاً عن تقلص المساحات الزراعية بسبب شحة المياه وعدم صيانة مشاريع الري والبزل القائمة ، وعدم انشاء مشاريع اروائية جديدة مما انعكس سلباً على الانتاج الزراعي وافقدته القدرة على سد حاجة السوق المحلية من المنتجات الزراعية وتم اللجوء الى الاستيراد لسد هذه الحاجة ، مما يكلف الاقتصاد العراقي مبالغ كبيرة بالعملات الصعبة . وبدلاً من ان يكون للزراعة دورا مهما ورياديا في تحقيق التنمية الاقتصادية (كونه القطاع الذي تعتمد عليه القطاعات الاخرى خصوصاً القطاع الصناعي) ، وركيزة اساسية في بناء الكيان الاقتصادي العراقي ، أصبح عائقاً لعملية التنمية وليس سانداً لها .

لقد اصبحت نسبة الاكتفاء الذاتي في العراق في السنوات الاخيرة شديدة التدني وترتب على ذلك عد العراق واحداً من اكثر دول العالم استيراداً للغذاء ، فقد بلغ استيراده قرابة ثلاثة ملايين طن من الحنطة ونصف مليون طن من الرز و الآف الأطنان من الخضر واللحوم والفواكه للعام 2007 ، وهذه الارقام هي بازدياد مستمر بسبب الزيادة السكانية ، وان تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي يعدخطراً على الأمن الغذائي الذي يمثل احدالمكونات الاساسية للأمن الوطني[xxix].

ي . تدهور القطاع الصناعي :

يعاني القطاع الصناعي في العراق من تدهور كبير بعد الاحتلال الامريكي ، فهو في حالة توقف شبه تام . ان توقف عجلة الانتاج الصناعي لم يسهم فقط في تراجع هذا الواقع فحسب ، انما أدى الى زيادة معدلات البطالة بشكل كبير بعد تسريح اعداد كبيرة من العاملين في منشآت ومصانع القطاع الخاص ، وهذا العامل بحسب خبراء الاقتصاد أثمر عن تولد ضغوط هائلة على المؤسسات الحكومية بحثاً عن التعيين فيها. وان توقف قطاع الكهرباء لم يؤدِ الى زيادة معدلات البطالة فحسب، بل أدى كذلك الى استفحال معدلات الفقر بين شرائح عديدة من المجتمع، لاسيما اولئك الذين لايجيدون سوى اعمال معينة كانت تعيلهم وعوائلهم في اوقات سابقة بعد ان كانوا يستغلون تلك الخبرات التي يمتلكونها للعمل في معامل ومصانع القطاع الخاص.

ويعزو بعض الخبراء أسباب تردي الواقع الصناعي في العراق الى قلة الدعم الحكومي المقدم الى الشركات الصناعية الأهلية أو الحكومية ، مبينين ان تلك الشركات قادرة على النهوض مرة اخرى مع قليل من الدعم المادي الذي يمكن ان يعيد ترتيب واقعها المتردي ، ويجعلها قادرة على الانتاج . وهذا الأمر سيعمل على القضاء على واحدة من اخطر المظاهر التي تعيق عملية النمو في العراق وهي البطالة . حيث ان عمل مانسبته 75% من المصانع والشركات الحكومية والخاصة كفيل بتشغيل الآلاف من الايدي العاملة والعاطلة عن العمل في الوقت الحاضر وفي المستقبل . الا ان عمل تلك الشركات والمصانع مرتبط بشكل وثيق مع زيادة تجهيز انتاج الطاقة الكهربائية .

وتشير احصائيات غير رسمية الى ان 75% من شركات ومعامل ومصانع القطاع الخاص متوقفة منذ قرابة التسع سنوات نتيجة تراجع تجهيز الطاقة الكهربائية ، وعدم الاستقرار الأمني الذي واجه العراق بعد الاحتلال ، فضلاً عن عمليات الاغراق السلعي التي تعرضت لها السوق المحلية والتي ساهمت الى حد كبير في غياب التنافس بين المنتجين المحلي والمستورد . علماً بأن المنتج المحلي يتميز على نظيره في بعض الاحيان لما يحمله من مواصفات قد تتفوق على المنتج المستورد من بعض الدول ، غير ان ذلك المنتج المحلي عادة مايكون باهض الثمن أمام المستورد نتيجة ارتفاع تكاليف صناعته .

ك. وهناك تحديات اخرى تواجه الاقتصاد العراقي لاتقل خطورة عن تلك التي تمت الاشارة اليها سلفاً ومنها:

1. انتشار ظاهرة المخدرات في العراق ، حيث اصبح العراق مركزاً لتخزين وتوزيع المخدرات بحسب تقرير منظمة مكافحة المخدرات الأممية . علماً بأن العراق قبل الاحتلال كان خالياً من هذه الظاهرة ، وكان القانون العراقي صارماً في التعامل مع من يدخل أو يروج أو يتعاطى المخدرات ، إذ كانت عقوبة الاعدام رادعة ضد مثل هذه التصرفات .
2. ظاهرة تزوير العملة العراقية ، وهذه ظاهرة خطرة تهدم الاقتصاد العراقي .
3. ظاهرة اخراج العملة الصعبة (الدولار) من العراق الى دول الجوار، حيث ان تهريب الدولار الى دول الجوار التي تواجه عقوبات دولية أثر على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، فأصبحت قيمة الدينار تساوي 1290 مقابل الدولار الواحد ، بعد ان كان مستقراً عند حدود 1200 دينار لمدة طويلة ، وهذا مؤشر خطر ينبغي على السلطات النقدية والمالية معالجته . وقد اكدت ذلك اللجنة المالية البرلمانية وطلبت من الحكومة التدخل واتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة التي تؤثر على الاقتصاد العراقي ، وتزيد من معدلات التضخم .

من ذلك كله يتبين ان مستقبل الاقتصاد العراقي سيبقى غير واضح بسبب تعرضه لتحديات داخلية وخارجية ، سياسية واقتصادية ، دولية واقليمية ومحلية . وأي تكهن بشأن هذا المستقبل سيبقى مرهوناً أساساً بالعامل السياسي ، فان لم يجر تحييده باتجاه استقلالية القرار السياسي والاقتصادي العراقي ، سينفي ذلك مسبقاً أي احتمال لتغيير ملائم وفعال في ذلك .

المبحث الثالث : متطلبات البناء الاقتصادي للعراق :

هناك أربعة عناصر أساسية تحدد طبيعة وحجم ومتانة البناء الاقتصادي لأي بلد هي[xxx]:

1. حجم الموارد الاقتصادية والبشرية والمادية والرأسمالية والطبيعة المتاحة ، ومدى تنوعها واعدادها.
2. مستوى التقنية السائد، ومدى المعرفة الفنية المتاحة، وأنواعها المستخدمة في العملية الانتاجية.

3. الاطار المؤسسي القائم والذي يشتمل على مسائل مثل: من يملك الموارد؟ ومن يستخدمها؟ وعلى أي أسس من الحوافز: رأسمالية خاصة (حيث يسود نظام السوق)، أم اشتراكية عامة (حيث يسود الأمر المركزي).
4. السياسة الاقتصادية المعتمدة ، ونعني بالسياسة الاقتصادية الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين انظمة الانتاج والتوزيع .

وبالنسبة للعراق هناك أسس سياسية واقتصادية للبناء الاقتصادي العراقي ، وما يهمنا هنا هو الجانب الاقتصادي ، حيث سيستند الأساس الاقتصادي (النظام الاقتصادي) على نظام اقتصادي ليبرالي يتمثل بآيديولوجية رأسمالية ، ونظام السوق ، حيث ستسود الملكية الخاصة والمشروع الخاص والانفتاح الاقتصادي الكامل على العالم ، وحرية النشاط الخاص في الداخل ، وحرية حركة السلع والخدمات ورأس المال تجاه الخارج، وحرية الاستثمار والتملك الأجنبي ، والالتزام بمباديء مؤسسات العولمة الثلاث : صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية ، والتقيد بكل اشتراطاتها ، وتلبية جميع مطالبها ومتطلباتها . وسيكون هناك في النهاية نظام اقتصاد سوق حر، ودور محدود للدولة في الاقتصاد الوطني، وتجارة خارجية حرة، وقطاع خاص فعال ومهيمن.

ان البناء الاقتصادي للعراق يحتاج الى مقومات يستند إليها، وتتمثل تلك المقومات في عناصر مادية ثلاثة هي كالآتي:

1. وفرة الموارد الاقتصادية: فبالرغم من وفرة الموارد الاقتصادية، بما فيها البشرية والمادية والطبيعية، حجماً، وتنوعاً، وطاقة انتاجية متاحة، مازال العراق يعد من بين الدول الفاشلة حسب المعايير الدولية وهو بحاجة الى تفعيل هذه المقومات من خلال تبني استراتيجية اقتصادية تشمل مختلف القطاعات في الدولة .
2. وجود التقنية : لم ترق التقنية في العراق الى الحد الذي يمكنّه من النهوض باقتصاده ، لذلك يتطلب مستوى تقنية ملائم .
3. اطار مؤسسي فعال ومتماسك ، على ان يتاح ذلك كله في اطار :

أ. استقرار النظام السياسي الذي سيؤدي حتماً الى تقدم اقتصادي .

ب. سياسات اقتصادية رشيدة .

ج. الاستعانة بالخبرات العراقية المهاجرة من خلال تقديم الحوافز لاستقدامها في خدمة بلدها .

وان مايتوافر لدى العراق من هذه الموارد والمؤهلات والمؤسسات التنظيمية والقدرات البشرية الكفوءة ما يؤهله لاقامة بناء اقتصادي متين وقابل للحياة ، بشرط توفير الأسس اللازمة المتمثلة في نظام سياسي يرتكز على بنية اقتصادية قوية ومتماسكة ، واستراتيجية اقتصادية تأخذ بنظر الاعتبار التحولات الاقتصادية الدولية المتسارعة .

جدير بالذكر ان الحكومة العراقية وعلى لسان نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس كشفت خلال مؤتمر " يوم العراق " في العاصمة الهندية نيودلهي يوم 2012/2/29 عن " توجهات استراتيجية جديدة لانعاش الاقتصاد العراقي " تتضمن الاتي [xxxi] :

1. اعادة هيكلية الاقتصاد .
2. تحرير الاقتصاد من قبضة الدولة المركزية .
3. خلق شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص .
4. اصلاح الشركات المملوكة للدولة .
5. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي .
6. التوجه نحو عملية اصلاح مالي واداري شامل .
7. الاندماج بالاقتصاد العالمي .

هذه التوجهات تثير التفاؤل لدى المختصين في الشأن الاقتصادي ولكن هل تأخذ طريقها الى التطبيق ؟ نتمنى ذلك ، وان الاشهر والسنين القادمة هي التي ستجيب ع ن هذا التساؤل .

ان العراق يمتلك موارد نفطية واسعة، وموارد مائية غزيرة، وأراضي زراعية واسعة، وقاعدة صناعية أولية، وبنى ارتكازية وعلمية وافرة، وعدداً سكانياً ضخماً، ونسبة مرتفعة من التعليم الأولي، وموارد مالية كبيرة، وطاقة بشرية كافية لتلبية احتياجاته الصناعية والزراعية، وقدرات تنظيمية والكفوءة ثبت وجودها في تسعينيات القرن الماضي في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991 .

فقد اثبتت عملية اعادة البناء بعد عام 1991 مايأتي [1] :

أ. كفاءة وقدرة الانسان العراقي على الابداع والانجاز والتطور .

ب. اهمية الحوافز وجدواها في تشجيع ودفع العامل العراقي نحو العطاء والبناء بشكل فريد .

ج. دور القطاع الزراعي في تحقيق الاكتفاء الذاتي في العراق من الغذاء دون الحاجة الى الاستيراد .

د. القدرة التنظيمية البارعة والكفوءة التي يتصف بها العراقيون عندما تتاح لهم الفرصة .

وقد تحقق ذلك ضمن القدرات البشرية والامكانات المادية المتاحة يوم ذاك ، رغم الحصار والشحة في كل شيء ، والتضخم الجامح الذي تعرضت له البلاد آنذاك .

وفي الختام يمكن القول ان متطلبات البناء والنهوض بالاقتصاد العراقي تتطلب القيام بالاتي :

1. تنويع القاعدة الاقتصادية : ان الاقتصاد العراقي كما هو معروف يعتمد على القطاع النفطي ويتأثر نموه صعوداً ونزولاً بأداء ذلك القطاع . ان عملية تنويع القاعدة الاقتصادية تتضمن تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى وبالأخص القطاعات الانتاجية وتشمل قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية ، فضلاً عن تطوير القطاعات الخدمية والتوزيعية . ان الهدف من تنويع القاعدة الاقتصادية هو التخلص من حالة الاقتصاد الريعي الاحادي المعتمد على النفط والتحول نحو اقتصاد متنوع .
2. الابتكار ونقل التكنولوجيا الى داخل القطر : ان الابتكار ونقل التكنولوجيا يعدان من المحركات الأساسية لعملية التنمية . فالابتكار يحتاج الى دعم الحكومة بالمشاركة مع القطاع الخاص والجامعات في تمويل عمليات البحوث والتطوير وتشجيعها ، أما نقل التكنولوجيا فيتم بواسطة الاستثمار الأجنبي ، فضلاً عن شراء تراخيص المنتجات الأجنبية والابتكارات لإنشاء الصناعات على أساسها داخل البلد .
3. القدرة على التصدير : لقد تجاوزت نسبة قيمة الصادرات النفطية الى قيمة الصادرات الكلية في العراق 99% خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وهي كانت كذلك في العام 2008 . ان ذلك يعني ان نسبة قيمة الصادرات العراقية غير النفطية هي بحدود 1% من قيمة الصادرات الكلية ، وان هذه النسبة قليلة جداً ولا تعني شي ئاً، خاصة اذا أخذنا بنظر

الاعتبار ان الصادرات غير النفطية يتكون أغلبها من منتجات أولية وليست مصنعة . جدير بالذكر ان أي بلد في العالم لا يتمكن من الاستيراد ما لم يتمكن من التصدير ، لأن الصادرات هي التي تدفع ثمن الواردات . وهذا ينطبق على العراق ، فقدرته على الاستيراد مقيدة بقدرته على التصدير .

4. تطوير الموارد البشرية: ان تطوير الموارد البشرية أي الاستثمار البشري فهو غاية من غايات التطور الاقتصادي باعتبار ان خير الانسان هو المنشود في هذه العملية ، كما انه عامل أساس في زيادة الانتاجية، وفي ارتفاع نمو الناتج المحلي الاجمالي . ويمكن أن ننظر الى تجربتي اليابان وكوريا الجنوبية خلال العقود الماضية في هذا الصدد. ويشمل الاستثمار البشري الانفاق الحكومي على نشر التعليم وتوسيع التدريب الفني وتوفير المياه الصالحة للشرب والعناية بالصحة العامة والاهتمام ببرامج التغذية والتلقيح وتعليم المرأة والتخطيط الأسري.[xxxii]

من جانب آخر يتعين على الدولة خلق مستلزمات الحفاظ داخل البلد على العراقيين من اصحاب الكفاءات والمهارات والطاقات والامكانيات من خلال توفير المناخ المناسب للعمل والابداع والابتكار وصيانة الكرامة والشعور بالوطنية . ان تطوير الموارد البشرية هو غاية بحد ذاتها ، وهو أيضاً وسيلة لتحقيق التنمية.

5. الشفافية : ان الشفافية تبدأ بإطلاق المعلومات والبيانات ونشرها وتوفيرها للمستثمرين والباحثين والمحللين والمؤسسات ذات العلاقة . والشفافية تعني عدم قيام الحكومة بالعمل في الظلام وبمعزل عن رقابة الشعب . ان كل مسؤول حكومي معرض للحساب وكل دائرة حكومية معرضة للحساب من قبل الشعب ، وان ممثلي الشعب المنتخبين لهم الحق في الاطلاع على عمل أية دائرة وأداء أي مسؤول ، خصوصاً أولئك المسؤولين عن التصرف بأموال الشعب .

ويتعين على الحكومة تشجيع الباحثين أفراداً ومؤسسات لجعل المعلومات والبيانات المتوفرة لدى الحكومة مادة للبحث والتحليل ، حتى يصار لنشر النتائج والتوصيات لتستفيد منها

الدوائر الحكومية المعنية والقطاع الخاص . كما يتعين على الحكومة تشجيع الحلقات الدراسية والندوات والمؤتمرات لمناقشة السياسات والخطط الحكومية .

الخاتمة :

مما تقدم يمكن القول ان الاقتصاد العراقي يواجه تحديات وعقبات كثيرة خارجية وداخلية تتمثل في : استمرار التأثير الأمريكي ، ضعف الاستثمار الأجنبي ، ضغوط مؤسسات العولمة الثلاث ، ابقاء العراق تحت طائلة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، تدخل دول الجوار في الشأن العراقي ، مشكلة المديونية الخارجية والداخلية ، مشكلة المياه ، خطورة مشروع ميناء مبارك الكويتي ، عدم الاستقرار السياسي والأمني ، تفاقم ظاهرة البطالة والفقر ، استشراء ظاهرة الفساد الإداري والمالي، ارتفاع معدل التضخم ، تعثر إنتاج النفط ، تدهور القطاعات الإنتاجية ، انتشار ظاهرة المخدرات ، وغيرها .

ومن ذلك كله يتبين ان مستقبل الاقتصاد العراقي سيبقى غير واضح بسبب تعرضه لتحديات داخلية وأخرى خارجية ، سياسية واقتصادية ، محلية وإقليمية ودولية . وأي تكهن بشأن هذا المستقبل سيبقى مرهوناً أساساً بالعامل السياسي ، فان لم يجر تحييده باتجاه استقلالية القرار السياسي والاقتصادي العراقي ، فسينفي ذلك مسبقاً أي احتمال لتغيير ملائم وفعال في ذلك .

وعليه فان النهوض بالاقتصاد العراقي ينبغي أن يكون في مقدمة مهمات الحكومة العراقية لإزالة آثار الاحتلال وتداعياته ، ومحاولة بناء اقتصاد يعتمد وضع خطط مستقبلية تستقطب طاقاته وثرواته .

أما كيفية معالجة تلك الآثار فتكون على وفق الاتي :

أ. تشريع القوانين التي تنهض بالاقتصاد العراقي .

ب. اعادة الحياة الى المشروعات الميتة والمتعثرة .

جـ. الاهتمام بالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي واعادة الحياةاليهما لكي ينهض الاقتصاد العراقي.

د. حل مشكلة البطالة والفقر والطاقة والاهتمام بتطوير الملاكات العراقية .

هـ. القضاء على آفة الفساد الاداري والمالي من خلال تفعيل دور الأجهزة الرقابية، وسن القوانين الرادعة.

و. العمل على تنويع مصادر الإيرادات مثل الإيرادات الضريبية من خلال اصلاح النظام الضريبي، وتعديل القوانين الضريبية .

وأخيراً يمكن القول بأن توافر الظروف المناسبة للاقتصاد العراقي تبدو غير واضحة على الأقل في المستقبل القريب ، لأن المناكفات السياسية والمحاصصة التي لاتزال تعاني منها العملية السياسية في العراق تلقي بظلالها على الاقتصاد العراقي ، سيما ان هناك دعوات لتشكيل الأقاليم لبعض المحافظات الوسطى والجنوبية ، واعادة رسم الحدود الادارية لبعض المحافظات ، وعدم التوصل الى حلول مابين أقليم كردستان العراق والحكومة المركزية بشأن العديد من القضايا ابرزها : النفط ، كركوك ، المناطق المختلف عليها، وغيرها .

THE ECONOMIC CHALLENGES FOR IRAQ AFTER THE AMERICAN WITHDRAWAL

Instructor:

HAMID OBAID HADDAD

Abstract

This research includes three chapters. Chapter one deals with the economic consequences of the American occupation on Iraq since 2003 till 20ll, one of these most important consequences is the discontinuity of development, the spread of financial and Administrative corruption, the deterioration of industry and agriculture, unemployment, and the decrease of oil production.

The second chapter addresses the challenges of Iraqi economy after the American withdrawal from Iraq 20ll. It is divided into three kinds of challenges: International

challenges represented by the American impact, the weakened foreign investment, the pressure of the three Globalization institutes, and the seventh chapter. The second is the regional challenges which include the interference of neighboring countries, water, the foreign indebtedness, and the project of Mubarak's harbor. While the local challenges include: The political and security situation, the political conflict on oil, the spread of poverty and unemployment, the financial and administrative corruption, the defectiveness of Iraqi economy, and the inflation.

The third chapter deals with the requirements to build Iraqi economy which are: the variety in the economic basis, transferring technology to Iraq, developing humankind resources, and openness.

The research ends with a conclusion which includes some recommendations to promote Iraqi economy.

(*)مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.:Emeil Dr hamedh@yahoo.com

1- الوقائع العراقية ، العدد 3978 في آذار 2004 . ص 39 .
2- المصدر نفسه ، ص ص 23 - 28 .
3 - المصدر نفسه، ص،.32 - 40 .
4- الوقائع العراقية ،مصدر سبق ذكره . ص 41 .
5-كمال القيسي،قرارات اقتصادية أمريكية تنتظر التطبيق في العراق،جريدة الحياة،العدد 15414 في 14 حزيران 2005 م.
6- لمزيد من التفاصيل راجع :
- حامد عبيد حداد : "التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق"، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 15، 2008 . ص ص 171 - 186.
- حامد عبيد حداد: " التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الأمريكية في العراق " ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 43، كانون الثاني 2010 . ص ص 51 - 57 .
7- جريدة الصباح ، العدد 770 في 18 شباط 2006 م .
8- محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي - الواقع الحالي وتحديات المستقبل ، سلسلة محاضرات الامارات (103) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، 2006 . ص 26 .
9- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2005 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية . ص 197 .
10- احمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2009 . ص 285 .
11- جريدة الصباح ، العدد 2490 في 19 آذار 2012 ،
12- حامد عبيد حداد : " التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الأمريكية في العراق " ، مصدر سبق ذكره . ص 55 .
13- محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي - الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاّك للفنون والآداب والنشر ، بغداد ، 2010 . ص 298 .

14- جريدة الزمان ، العدد 3817 في 2011/2/9 م .
15- جريدة الحياة ، العدد 15897 في 2006/10/13م .
16- سرمد العبيدي ، قراءة في خارطة المشكلات التي تواجه العراق في المرحلة القادمة ، مجلة المرصد الدولي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 15 ، كانون الأول 2010 . ص 61 .
17- جريدة الصباح ، العدد 2538 في 16 ايار 2012م.
18- محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي - الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، مصدر سبق ذكره . ص 456 .
19- همام الشماع ، ديون العراق تؤسس كارثيتها على شرعنة الفوائد المتراكمة ، جريدة الصباح ، العدد 759 في 4 شباط 2006م .
20- مجموعة من الباحثين ، برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تشرين الأول / اكتوبر 2005 . ص 82.
21- مجموعة من الاساتذة والباحثين ، نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية العراقية - الامريكية ، سلسلة كتب (36) ، مركز العراق للدراسات ، بيروت ، 2009 . ص236 .
22- احمد عمر الراوي ، مصدر سبق ذكره . ص 90 .
23- طالب حسين حافظ ، ميناء مبارك (رؤية سياسية - قانونية) ، ندوة مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، جامعة بغداد ، 2011/12/28م .
24- جريدة الصباح ، العدد 2507 في 9 نيسان 2012م .
25- جريدة المشرق ، العدد 2290 في 12 شباط 2012م .
26- جريدة الصباح ، العدد 2388 في 13 تشرين الثاني 2011م .
27- الجهاز المركزي للاحصاء ، العراق ارقام ومؤشرات ، 2009.
28- جريدة الزمان ، العدد 4127 في 2012/2/20 م .
29- ازهار احمد الحميري ، الانتاج الزراعي في العراق - الواقع والمعوقات ... ، وهو ضمن مجموعة البحوث المشاركة في المؤتمر العلمي السادس ... ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2010 . ص 88 .
30- عبد المنعم السيد علي ،و مجموعة باحثين في : العراق دراسات في السياسة والاقتصاد ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1 ، ابو ظبي ، 2006 . ص 77 .
31- جريدة الصباح ، العدد 2475 في 1 آذار 2012م .
32-عبد المنعم السيد علي ،مصدر سبق ذكره.ص 89.